رقم الوثيقة: POL 10/006/2002 بيان صحفي رقم: UU

OU مايو/أيار OMMO

لا يمكن مقايضة حقوق الإنسان بالأمن

منظمة العفو الدولية تعرض انتهاكات حقوق الإنسان في NRO بلداً

قالت منظمة العفو الدولية اليوم، بمناسبة إصدار تقريرها السنوي للعام OMMO والذي يعرض أوضاع حقوق الإنسان في العالم خلال عام OMMN، إنه مما لا شك فيه أن العالم قد تغير تغيراً جذرياً منذ NN سبتمبر/أيلول، إلا إن كثيراً من الأوضاع لا تزال كما كانت من قبل، ومن بينها الاستخفاف بحياة البشر وبالكرامة الإنسانية، وتجاهل الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وتصاعد بعض الأوضاع القديمة المحتدمة، كما هو الحال في الشرق الأوسط وأفغانستان وكولومبيا.

ويوثق تقرير منظمة العفو الدولية للعام OMMO (الذي يغطي أحداثاً وقعت في عام OMMN) حالات إعدامٍ خارج نطاق القضاء في QT بلداً، وحالات إعدامٍ بموجب أحكامٍ قضائية في OT بلداً، وحوادث "اختفاء" في PR بلداً، وحالات تعذيب ومعاملة سيئة في NNN بلداً، واحتجاز سجناء رأي في ما لا يقل عن RS بلداً. ولكن المنظمة ترى أن الأرقام الحقيقية أعلى من ذلك بكثير.

وقالت المنظمة إن الأحداث المروعة التي وقعت في NN سبتمبر/أيلول تُعد جريمةً ضد الإنسانية صدمت العالم وغيرت ملامحه. إلا إن عدداً من الحكومات سارعت بالانضمام إلى تحالف "مناهضة الإرهاب" وانتهزت الفرصة لتصعيد الإجراءات القمعية وتقويض حماية حقوق الإنسان وخنق المعارضة السياسية.

وبهذه المناسبة، قالت أيرين خان، الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية، إن "مبدأ عالمية حقوق الإنسان يواجه الآن أكبر تحدٍ على الإطلاق. فقد أصبح ازدواج المعايير والطابع الانتقائي هما القاعدة".

فقد سارع عدد من الحكومات إلى وضع تشريعات أو اتخاذ إجراءاتٍ أخرى "لمكافحة الإرهاب"، وذلك بدعوى الحفاظ على الأمن. ومن بين هذه الإجراءات الاعتقال إلى أجلٍ غير مسمى بدون محاكمة، واستحداث محاكم خاصة تسند في أحكامها إلى أدلةٍ سرية، وفرض قيودٍ ذات طابع ثقافي أو ديني، مما أدى في بعض الحالات إلى خلق أنظمة موازية للعدالة الجنائية. وفي الوقت نفسه، تزايد إحجام الحكومات عن انتقاد السياسات المحلية التي تنتهجها حكومات أخرى.

ومضت أيرين خان تقول إنه "لا يمكن ولا يجب أن يكون للاعتبارات الأمنية الأولوية على حقوق الإنسان. فأشد خطرٍ يواجه حقوق الإنسان هو السماح للمصالح السياسية والاقتصادية بتوجيه الاهتمامات في مجال حقوق الإنسان".

وقد ساعد بعض السياسيين، الذين تعنيهم الشهرة والذيوع بأكثر مما يعنيهم احترام الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان، على حدوث انتكاسةٍ عنصريةٍ أدت إلى بروز مناخٍ من الارتياب وعدم الثقة، ومما زاد من تفاقم هذا الوضع الطريقة التي يُصور بها الأجانب باعتبارهم منبع "الإرهاب".

وفي أعقاب احتدام أزمة الشرق الأوسط، اندلعت اعتداءات عنصرية ومعادية للسامية استهدفت بعض العرب واليهود، وتضاعفت من جراء عدم التسامح مع الاختلافات الدينية والعنصرية والثقافية والقومية.

وأضافت الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية قائلةً "ينبغي ألا نسمح للخوف بأن ينتصر. وينبغي ألا نسمح بإهدار الحريات الأساسية أو الانتقاص منها، ولا بأن يسود مناخ التعصب وعدم التسامح".

وأردفت تقول: "لا يمكن مقايضة حقوق الإنسان بالأمن، أو مقايضة العدالة بالإفلات من العقاب".

ففي إسرائيل والأراضي المحتلة، استمرت بلا هوادة خلال عام OMMN أعمال القتل دون وجه حقٍ، على أيدي قوات الجيش الإسرائيلي والجماعات الفلسطينية المسلحة، وكذلك تعذيب المعتقلين والمحاكمات الجائرة، كما استمرت عمليات تدمير المنازل وإغلاق الطرق والقرى والبلدات على أيدي القوات الإسرائيلية.

وبالرغم من الاحتفالات العالمية بمرور خمسين عاماً على إبرام "اتفاقية اللاجئين" الصادرة عن الأمم المتحدة، فما برحت المبادئ الأساسية لحماية اللاجئين تواجه تحدياتٍ في عام OMMN. فقد مُنع مئات الألوف من اللاجئين، الفارين من النزاعات وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، من الدخول إلى بلدانٍ مجاورةٍ. وفي الوقت نفسه، تعرض حق طالبي اللجوء في فحص حالاتهم لهجومٍ شديدٍ خلال عام OMMN. وقد واصل أعضاء منظمة العفو الدولية في شتى أنحاء العالم أنشطتهم في مواجهة التفسيرات الضيقة لأحكام "اتفاقية اللاجئين".

وقد شهد العام المنصرم هجوماً مباشراً على معايير حقوق الإنسان المتعارف عليها منذ أمدٍ بعيدٍ من جانب نفس الحكومات التي سعت جاهدةً من أجل إقرارها وإرسائها. فالمعايير القانونية الدولية التي ظلت راسخةً في الممارسة العملية لعقودٍ طويلة أصبحت موضع تشكيك خلال النزاع في أفغانستان. أما معاملة السجنا

u1569? في قاعدة غوانتنامو فيبدو أنها شجعت بعض الحكومات على الاعتقاد بأن معاملة السجناء بصورة غير إنسانية أضحت أمراً مقبولاً الآن.

وقد أكدت منظمة العفو الدولية أن احترام حقوق الإنسان يجب أن يشمل الإقرار بعالمية هذه الحقوق وكذلك الإقرار بأن جميع

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية لا تتجزأ بل يكمل بعضها بعضاً. ومع انتشار العولمة، مما يجلب مزيداً من الثروة لبعض البلدان ومزيداً من الفاقة والعوز إلى البعض الآخر، يتعين على نشطاء حقوق الإنسان أن يسعوا لا لإرساء العدالة القانونية فحسب بل والعدالة الاقتصادية أيضاً.

وقالت أيرين خان "إن أي نهجٍ أخلاقي لقضية العولمة لا يعني سوى نهج التنمية القائم على احترام جميع الحقوق".

"وعندما تتحدث منظمة العفو الدولية عن عالم الحرية والعدل فإنها تعني عالماً يتمتع فيه كل فرد بجميع الحقوق الإنسانية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان".

وفي أغسطس/آب OMMN، وسَّعت منظمة العفو الدولية من نطاق اهتماماتها وصلاحياتها لمواجهة المتطلبات الجديدة في عالمٍ متغير. ومن ثم، لن تكتفي المنظمة في المستقبل بالعمل من أجل احترام الحقوق المدنية والسياسية، التي شكلت جوهر نضالها على مدار أربعين عاماً، بل ستعمل بالمثل على حشد الجهود لضمان احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

واختتمت أيرين خان تصريحها بالقول "إن حماية حقوق الإنسان هو أمر لمصلحة جميع البشر، خيارهم وشرارهم، ويكمن التحدي الذي نواجهه والمسؤولية التي ينبغي أن نحملها على عاتقنا في أن نجعل حقوق الإنسان أمراً واقعاً ملموساً لكل إنسانٍ بغض النظر عن أصله أو معتقداته".

للحصول على مزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال بمكتب الإعلام في منظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة، هاتف:+ RRSS QQ OM TQNP، أو الاطلاع على موقع المنظمة على شبكة الإنترنت وعنوانه: **arabic.org-http://www.amnesty**